الأمم المتحدة

A/ES-10/759–S/2017/651

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
1 August 2017
Arabic
Original: English

**الجمعية العامة**
**الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة**
البند ٥ من جدول الأعمال
**الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة**

**مجلس الأمن**
**السنة الثانية والسبعون**

# رسائل متطابقة مؤرخة ٢٨ تموز/يوليه ٢٠١٧ موجهة إلى الأمين العام ورئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

يؤسفني أن أبلغكم باستمرار ارتفاع حدة التوتر في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، بسبب الممارسات القمعية وغير القانونية التي تقوم بها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ضد الشعب الفلسطيني الخاضع لاحتلالها الوحشي. وفي تحد كامل للدعوات القاطعة من جانب المجتمع الدولي إلى تهدئة الوضع في القدس الشرقية المحتلة، ما زالت إسرائيل تمعن في اعتداءاتها على السكان المدنيين الفلسطينيين، بما في ذلك المصلون والمتظاهرون المسالمون، وضد الأماكن المقدسة في المدينة، لا سيما الحرم القدسي الشريف الذي يضم المسجد الأقصى.

وكما ناشدناكم مرارا وتكرارا، فإننا لا نزال نطالب المجتمع الدولي، لا سيما مجلس الأمن، بالعمل الحثيث من أجل وقف التدهور الخطير تفاديا لسفك المزيد من الدماء وعدم الاستقرار، وكفالة احترام القرارات ذات الصلة، بما في ذلك القرارات المتعلقة بوضع القدس الشرقية المحتلة كأرض محتلة وحظر جميع الأعمال الرامية إلى تغيير التكوين الديمغرافي للمدينة وطابعها ومركزها، وضمان احترام الوضع التاريخي القائم في الحرم القدسي الشريف.

ففي مساء يوم الخميس ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٧، دخل آلاف الفلسطينيين حرم المسجد الأقصى في القدس الشرقية المحتلة بعد نحو أسبوعين من المظاهرات السلمية احتجاجا على التدابير الاستفزازية والتمييزية والانفرادية التي فرضتها إسرائيل يوم الجمعة ١٤ تموز/يوليه ٢٠١٧. ولكن عقب صلاة المغرب، قوبل المصلون الفلسطينيون مرة أخرى بإجراءات قمعية على أيدي قوات الاحتلال الإسرائيلية. واعتقل على الأقل مائة من المصلين الفلسطينيين داخل المسجد، وأطلقت قوات الاحتلال الرصاص الفولاذي المغلف بالمطاط والغاز المسيل للدموع والقنابل الصوتية على

070817 040817 17-13159 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

المصلين في الحرم الشريف، وأدى هذا إلى إصابة عشرات المدنيين الفلسطينيين. وفي يوم الجمعة، ٢٨ تموز/يوليه ٢٠١٧، فرضت سلطات الاحتلال قيودا على دخول الحرم الشريف، ومنعت الرجال الفلسطينيين الذين تقل أعمارهم عن ٥٠ عاما من دخول الحرم الشريف، في انتهاك صارخ لحقوق الشعب الفلسطيني، بما في ذلك حقه في العبادة بحرية.

وعلاوة على ذلك، لا تزال قوات الاحتلال الإسرائيلية منتشرة بكثافة في حرم المسجد الأقصى وفي شتى أنحاء المدينة القديمة في القدس الشرقية، وكذلك في سائر المدن والبلدات والقرى في جميع أنحاء الضفة الغربية المحتلة. وأسفر هذا الإشهار للقوة العسكرية، إلى جانب التدابير المباشرة المتخذة داخل حرم المسجد الأقصى، إلى تفاقم الحالة الخطيرة أصلا. ولذلك، يجب أن نكرر مطالبتنا بالوقف الفوري لجميع هذه الأعمال العدوانية والاستفزازية والتحريضية في حرم المسجد الأقصى.

كما نناشد مرة أخرى المجتمع الدولي بإرغام السلطة القائمة بالاحتلال على احترام الوضع التاريخي القائم في حرم المسجد الأقصى والامتثال للعديد من قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما فيها القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، وقرارات الجمعية العامة المتعلقة بالأماكن المقدسة. ويجب على السلطة القائمة بالاحتلال أن تحترم حرمة هذه البقعة المقدسة وأن تحترم الدور الذي تضطلع به المملكة الأردنية الهاشمية كوصية على المواقع الإسلامية والمسيحية المقدسة في القدس. ويجب إلغاء جميع التدابير الأحادية الجانب وغير القانونية للسلطة القائمة بالاحتلال، كما يجب إعطاء ضمانات بعدم تكرار هذه التدابير، أو غيرها من التدابير الاستفزازية أيضا، لأنها ستؤدي إلى تفاقم مخاطر إثارة الحساسيات الدينية، الأمر الذي يجب تفاديه بأي ثمن.

ولا يزال هذا الوضع المتفجر يمتد أيضا إلى مجالات أخرى في جميع أنحاء الضفة الغربية المحتلة. واليوم، قُتل شاب فلسطيني برصاص قوات الاحتلال الإسرائيلية شمال الخليل في الضفة الغربية المحتلة. وادعت السلطة القائمة بالاحتلال، أسوة بما ادعته في العديد من الحوادث غير المثبتة، أن عبد الله طقاطقة، البالغ من العمر ٢٤ عاما، من بيت لحم، حاول ”طعن“ قوات الاحتلال الإسرائيلية. ولكن شهودا أفادوا بأن ”القوات الإسرائيلية أطلقت النار عليه بينما كان على بُعد نحو ٢٠ مترا منهم“ وأن طقاطقة ”لم يكن بحوزته أي نوع من أنواع السكاكين أو أي نوع من أنواع الأسلحة“.

وفي الخليل، استولى أمس حوالي ١٠٠ من المستوطنين الإسرائيليين غير الشرعيين بالقوة والعنف على منزل فلسطيني في البلدة القديمة. وقد وثق ناشطون في مجال حقوق الإنسان وفي المجتمع المدني بالفيديو إغارة المستوطنين المتطرفين على منزل عائلة أبو رجب على مرأى من قوات الاحتلال الإسرائيلية وتحت حمايتها. وعلاوة على ذلك، نرى في أشرطة الفيديو المنشورة على موقع فيسبوك قوات الاحتلال وهي تدفع أفراد أسرة أبو رجب وتعتدي عليهم بينما تتعالى بالتهليل أصواتُ المئات من المستوطنين غير الشرعيين.

بالإضافة إلى ما ذكرناه من انتهاكات على أيدي السلطة القائمة بالاحتلال والمستوطنين الإرهابيين، لا تزال إسرائيل تمعن في أعمال الاستفزاز والتحريض وتعلن عن مخططات جديدة غير قانونية لضم المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية.

وبالأمس، أعلن رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو تأييده لما يسمى ”التشريع“ الرامي إلى الضم غير القانوني للمستوطنات التي شيدت بصورة غير قانونية على الأرض الفلسطينية ويقيم فيها أكثر من ١٥٠ ٠٠٠ من المستوطنين الإسرائيليين بصورة غير شرعية. وإن ما يسمى ”مشروع قانون القدس الكبرى“ سيضيف المستوطنات غير القانونية ”غوش إتزيون“، و ”إيفرات“ و ”بيتار إيليت“، و ”جيفات زئيف“ و ”معاليه أدوميم“ داخل الحدود البلدية لمدينة القدس الشرقية المحتلة، مما يؤدي إلى خلق منطقة حضرية أكبر وضم تلك المستوطنات بحكم الأمر الواقع إلى إسرائيل بشكل غير قانوني.

وبغض النظر عن محاولات السلطة القائمة بالاحتلال وصف وتبرير تدابيرها وأعمالها غير القانونية، فإننا نذكر بشدة بأن جميع الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، أنشطة غير قانونية، وتشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي وتحديا سافرا لإدانات المجتمع الدولي ومطالباته القوية بالوقف الفوري والكامل لهذه الأنشطة. وعلاوة على ذلك، فإن الأنشطة الاستيطانية تقف على طرفي نقيض من فكرة الحل القائم على وجود دولتين استنادا إلى حدود ما قبل عام ١٩٦٧، وتمثل عقبة رئيسية أمام تحقيق السلام، كما أن فرص تحقيق السلام تتضاءل يوما بعد يوم بسبب إمعان إسرائيل في حملتها الاستيطانية العدوانية. وهذه القرارات المتخذة على أعلى المستويات، بمن فيهم رئيس الوزراء نفسه، تنهض دليلا على الأهداف الحقيقية للسلطة القائمة بالاحتلال ونيتها إبعاد الأطراف والمنطقة كذلك عن طريق السلام.

وإننا نطالب المجتمع الدولي باتخاذ موقف حازم ومبدئي معارض لجميع الأعمال الإسرائيلية غير القانونية ضد الشعب الفلسطيني وأرضه، بما في ذلك مطالبة إسرائيل بقوة بأن توقف فورا جميع التدابير والاستفزازات التي تنتهك الوضع الراهن للأماكن المقدسة، وتثير الحساسيات الدينية، وتؤجج العنف الحالي والمواجهات الدامية. وكما أكد مجددا اجتماعُ وزراء الخارجية العرب، الذي عقد في القاهرة يوم أمس، ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٧، لبحث الانتهاكات الإسرائيلية والقيود المفروضة على المسجد الأقصى، فإن لمجلس الأمن، على وجه الخصوص، دوراً واضحاً في هذا الصدد، ويجب أن يتصرف لدعم وتنفيذ قراراته. وعلاوة على ذلك، يجب على المجتمع الدولي أن يعمل بروح من المسؤولية وأن يتخذ إجراءات جادة وجريئة لإجبار إسرائيل على أن توقف فوراً وتماماً جميع الجرائم والانتهاكات التي ترتكبها قبل فوات الأوان، وأن يعمل فوراً على إنهاء الاحتلال الذي بدأ عام ١٩٦٧. وهذه خطوات ملحة وطال انتظارها وضرورية للسماح للشعب الفلسطيني بأن يعيش أخيرا بحرية وكرامة في دولته المستقلة فلسطين، وعاصمتها القدس الشرقية.

وتأتي هذه الرسالة عطفا على الرسائل السابقة البالغ عددها ٦١٦ رسالة، التي وجهناها بشأن الأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي هي أرض دولة فلسطين. وتشكل هذه الرسائل، المؤرخة من ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ (A/55/432-S/2000/921) إلى ٢١ تموز/يوليه ٢٠١٧ (A/ES-10/758-S/2017/632)، سجلاً أساسياً للجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بحق الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر عام ٢٠٠٠. ويجب أن تحاسَب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على جميع جرائم الحرب وأعمال إرهاب الدولة والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان التي تُرتكب بحق الشعب الفلسطيني، ويجب تقديم مرتكبيها إلى العدالة.

وأرجو ممتناً تعميم نص هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند ٥ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

*(توقيع)* رياض **منصور**
السفير،
المراقب الدائم لدولة فلسطين
لدى الأمم المتحدة